نشاط التجار الأمويين في الموانئ البيزنطية

(41- 132هـ/ 661- 750م)

ط. ابراهيم أمين اشراف: د. عبد السلام زيدان
كلية : الآداب جامعة: البعث

مُلخَّص البَحث باللُغة العربيَّة

شغل التجار الأمويون دوراً مهماً وحيوياً في العلاقات الأموية البيزنطية في فترات السلم، كشرايين اقتصادية نشطة بين الطرفين، وحيث تنوعت أسباب قدومهم إلى الموانئ البيزنطية ما بين داخلية وخارجية، متبعين طرق بحرية عدة متفاوتة من حيث الطول والقصر، ليصلوا إلى تلك الموانئ، ويمارسوا أنشطة متنوعة عانت من بعض القيود والمنغصات.

كل ذلك وهم يحملون معهم سلعاً اعتبرت درر من عالم العصور الوسطى، من ورق البردي والتوابل والأحجار الكريمة... إلخ، ليعودوا إلى بلادهم ببعض منتجات بيزنطة والغرب الأوربي النادرة كالديباج البيزنطي، بما يلبي غنى المجتمع الأموي، والعظمة التي بلغتها الدولة العربية الإسلامية في تلك المرحلة التاريخية.

لكن بالطبع لم يكن كل ذلك بمعزل عن عوامل الطبيعة والإنسان، والتي رسمت الخطوط العريضة لحركة التجار الأمويين.

الكَلِمات المفتاحيَة: التجار، الموانئ، الدولة الأموية، البضائع، الطرق البحرية.

The activity of Umayyad merchants in Byzantine ports

Summary of the research in English:

Umayyad merchants played an important and vital role in Umayyad–Byzantine relations during periods of peace, as active economic arteries between the two parties, and the reasons for their arrival varied between internal and external, following several sea routes of varying length and shortness, to reach Byzantine ports and carry out various, that suffered from some restrictions, And the annoyances.

All this while carrying with them goods considered pearls from the world of the Middle Ages, such as papyrus, spices, precious stones, etc., to return to their country with some rare products of Byzantium and the European West, such as Byzantine brocade, in a way that meets the wealth of Umayyad society, and the greatness that the Arab Islamic state achieved in that period Historical stage.

But of course, all of this was not isolated from the factors of nature and man, which drew the broad outlines of the movement of Umayyad merchants.

Keywords: merchants, ports, Umayyad state, goods, sea routes.

مُقدِّمة:

نتج عن الفتوحات العربية الإسلامية الأولى والواسعة في العصر الراشدي، ضم كل من بلاد الشَّام ومصر إلى الدولة العربية الإسلامية الناشئة على حساب الإمبراطورية البيزنطية المنكمشة، و بهذا نشأ الحد العام بين المسلمين والبيزنطيين برياً وبحرياً.

حيث وشارك الأمويون خلال فتوح بلاد الشَّام وأُسندت لهم ولايات الأردن والشَّام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ (13– 23هـ/ 634– 644م)، حيث ولى معاوية بن ابي سفيان ولاية الأردن، وولى أخيه يزيد بن ابي سفيان ولاية دمشق، ومن ثمَّ ولى معاوية بن ابي سفيان ولاية دمشق إضافة إلى ولاية الأردن بعد وفاة أخيه يزيد بن ابي سفيان، ليستمر في ذلك المنصب خلال فترة الخليفة عثمان بن عفان ﷺ حيث اجتمعت لهُ ولاية بلاد الشَّام كلها، وليحاول الاستقلال بما تحت يدهِ بعد حادثة مقتل الخليفة عثمان بن عفان ﷺ (23– 35هـ/ 643– 656م)، متخذاً إياها حجة للخروج على الخليفة علي بن ابي طالب ﷺ (35– 41هـ/656– 661م)، متهماً إياه بإيواء قتلة الخليفة عثمان بن عفان ﷺ في جيشه[1].

لتسفر الأحداث اللاحقة عن قيام الدولة الأموية على مسرح الأحداث الدولية، إثر نجاح معاوية بن ابي سفيان (41– 60هـ/ 661– 681) بالحصول على الخلافة، بعد اغتيال الخليفة علي بن ابي طالب ﷺ من قبل الخوارج، وموافقة ابنه الحسن بن علي ﷺ على التسوية مع معاوية بن ابي سفيان، والذي أصبح بموجبها خليفةً للمسلمين فيما عرف بعام الجماعة (41 هـ) 661م[2]، وليتخذ الأمويون من بلاد الشَّام والتي سبق وأن

[1] الطبري (محمد بن جرير ت : 310 هـ/ 922م): تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج4، ص289- 290، 444.

[2] وهو عام دخول معاوية بن ابي سفيان للكوفة ومبايعة كل من الحسن والحسين أبناء علي بن ابي طالب ﷺ لهُ بالخلافة، ذلك بعد قبول الحسن بن علي بن ابي طالب ﷺ والذي كان قد بويع

خبروها كولاة وتجار مركزاً لدولتهم، وليفرض هذا المركز القريب من الحدود البيزنطية قيام مزيد من الاحتكاك مع جيرانهم البيزنطيين على الحدود الشمالية، حيث امتدت في تلك الرقعة الجغرافية شمالاً دولة الروم البيزنطيين والتي شملت أقاليم أسيا الصغرى، وبلاد اليونان، وشبه جزيرة البلقان تقريباً، بصفتها وريثاً شرعياً للإمبراطورية الرومانية في ممتلكاتها الشرقية.

إنَّ حتمية الجغرافية الناجمة عن موقع الدولة الأموية كبوابة للشرق الأسيوي، وموقع بيزنطة كوسيط للغرب الأوربي، إضافة إلى الحاجة للموارد المطلوبة والنادرة، كان لها دورها الحاسم في ظهور التجار بين الطرفين براً وبحراً في الموانئ والأسواق، عند هدوء الأوضاع، فالتجارة كما هو معروف كانت على الدوام صلة وصل بين الحضارات والشعوب المختلفة.

إشكالية البَحث:

أظهر التجار الأمويون نشاطاً في الموانئ البيزنطية المختلفة وهم يقومون بعمليات البيع والشراء المختلفة، في فترات السلم المتقطع المتبادل بين الأمويين والبيزنطيين، وهذا يطرح لنا مجموعة من التساؤلات:

1- ما هي العوامل التي حتمت قيام علاقات تجارية بين الأمويين والبيزنطيين رغم حالة العداء السياسي العام بين الطرفين؟.

بالخلافة في العراق بعد مقتل والده، التسوية مع معاوية بن ابي سفيان والذي كان قد بويع بالخلافة في بلاد الشام في وقتٍ سابق، ذلك لحقن دماء المسلمين، على أن تكون الخلافة لهُ من بعد وفاة معاوية بن ابي سفيان إذا كان حياً، وإلا فتكون للحسين بن علي بن ابي طالب ﷺ، وحيث سمي هذا العام بعام الجماعة لاجتماع الأمة فيه على خليفة واحد؛ طقوش (محمد سهيل): تاريخ الدولة الأموية (41- 132هـ/ 661- 750م)، دار النفائس، بيروت، ط7، 2010م، ص15.

2- ما هو أثر الجغرافية إيجاباً وسلباً على حركة التجار الأمويين نحو الموانئ البيزنطية؟.

3- ماهي التركيبة السكانية والاجتماعية للتجار الأمويين القادمين إلى الموانئ البيزنطية ؟ و هل كانت التجارة مع الأمويين حكراً على نوعية معينة من الأشخاص.

أهمية البَحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على جانب مهم من الحركة الاقتصادية في عالم العصور الوسطى بين الشرق والغرب، ممثلاً بالتجار الأمويين الحاملين لخيرات بلادهم وخيرات بلاد الشرق الأسيوي نحو الموانئ البيزنطية، العائدين بمنتجات أوربا الشرقية والغربية إلى بلادهم، مما يساعدنا على تحقيق فهم أوسع لتلك المرحلة الزمنية بكافة جوانبها المختلفة و بخاصةً التجارية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة:

1- تقييم فاعلية ونشاط التجار الأمويين بحرياً مع البيزنطيين.
2- الاطلاع أكثر على طبيعة الملاحة البحرية في العصر الأموي.

فرضيات البحث وحدوده:

يتناول البحث فرضيات عدة حول تركيبة وأنشطة التجار الأمويين، وأسباب قدومهم إلى موانئ بيزنطة كوجهة تجارية، وما هي السلع التي حملوها معهم لبيعها أو مقايضتها؟، وبماذا عادوا معهم؟.

حدود البحث:

تمحور البحث بتحديد الإطار الزماني والمكاني لهُ، فالإطار الزماني للبحث تمحور بالحديث عن التجار الأمويين خلال الفترة الزمنية (41- 132هـ/ 661- 750م)، أما الإطار المكاني فتمحور بالحيث عن نشاط هؤلاء التجار الأمويين في الموانئ البيزنطية المختلفة، في أسيا الصغرى و بلاد اليونان وجزر بحر إيجة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي الاستقرائي القائم على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع المختلفة، والمنهج التاريخي التحليلي القائم على تحليل هذه المعلومات ونقدها وصياغتها، كما أنَّهُ أعتمد أيضاً على المنهج الوصفي في بعض مواضع البحث بما يخدم الغرض.

أولاً- أسباب قدوم التجار الأمويين إلى الموانئ البيزنطية:

كان من الطبيعي أن يتجه التجار الأمويون إلى الموانئ والأسواق البيزنطية خلال فترات السلم، ذلك بحكم العلاقات بين الطرفين الأموي والبيزنطي في إطار الحركة الاقتصادية المتبادلة، ذلك لعدة أسباب وعوامل مهمة من طبيعية وبشرية.

1- الأسباب الطبيعية: بالتدقيق في هذا النوع من الأسباب، نجد أنَّ الإمبراطورية البيزنطية شغلت بحكم موقعها الجغرافي دور الوسيط التجاري بين الشرق وبلدان أوربا الغربية لقرون عديدة[1]، في مقابل ذلك فإن الدولة الأموية ورثت حركة التجارة الشرقية من خلال أملاكها الواسعة التي وصلت نتيجة حركة الفتوحات إلى

[1] هايد (فلهلم): تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تر: أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م، ج1، ص14.

أطراف بلاد الصين والهند بضم كل من كابل[1] والديبل[2] وسمرقند... إلخ[3]، فمن الطبيعي أن يتجه تجارها في فترات السلم إلى تصريف فائض التجارة والسلع الشرقية من أسواقهم نحو مجال أسواق بيزنطة وأوربا، وهو المجال الطبيعي الموروث لها منذ أيام الحضارات السابقة كالرومان والفرس[4]، وحيث حقق العرب المسلمون نجاحاً قوياً في الميدان البحري، والذي يقوم شاهداً عليه معركة ذات الصوري البحرية الشهيرة 34هـ (655م)، والتي كانت نقطة تحول مهمة نحو السيادة البحرية العربية الإسلامية على البحر المتوسط[5].

2- العوامل البشرية: وجد الأمويين أنفسهم بحاجة للركوب البحر والمتاجرة، حيث حظيت التجارة وتوسيع نطاقها بدعم واهتمام الخلافة منذ أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان (41- 60هـ/ 661- 681)، و ظهرت الشركات على سبيل زيادة الفاعلية

---

[1] كابل: مدينة كبيرة في نحو الهند، لها أسوار ومنعة وقصبة حصينة في داخلها، ولها كذلك ربض عامر للتجارة في خارجها؛الإدريسي(محمد بن محمد ت: 560هـ/ 1166م): نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م، م1، ج8، ص469.

[2] الديبل: مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند، في الإقليم الثاني، وهي فرضة إليها تفضي مياه لَهُور ومُولتان فتصب في البحر؛ الحموي (ياقوت بن عبدالله ت: 627هـ/ 1229م): معجم البلدان، دار صادر، بيروت، د. ت، م2، ص495.

[3] السيوطي (عبد الرحمن بن ابي بكر ت: 911هـ/ 1505م): تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م، ص179؛ ابن الأثير(محمد بن عبد الكريم ت: 630هـ/ 1234م): الكامل في التاريخ، دار الفكر، بيروت ، د. ت، ج4، ص539؛ الصلابي (علي محمد): الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م، م1، ص270.

[4] محمد (رأفت عبد الحميد)- محمد (طارق منصور): مصر في العصر البيزنطي284- 641م، دار مصر العربية، القاهرة، 2002م، ص322- 323.

[5] ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص49.

التجارية[1]، ليضاف إلى ذلك كُله تشريعات الخليفة عمر بن عبد العزيز (99– 101ه/ 717– 719م)، بتحرير التجارة البرية والبحرية من أي قيود، وإلغاء المكوس جميعها[2].

وحقيقة فإنَّهُ لم يكن في الإسلام ما يمنع ركوب البحر بل على العكس من ذلك فقد وجدت آيات كريمة تشجع على ركوب البحر والاستفادة منه في الشؤون الاقتصادية، كالآية الكريمة التي تقول: ﴿ وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون﴾[3].

ذلك إضافة إلى حالة التسامح البيزنطي مع التجار العرب المسلمين في الموانئ والأسواق، وحيث وجد جامع في القسطنطينية على سبيل المثال منذ عهد الإمبراطور ليو الثالث Lio III (99– 123ه/ 717– 741م)، والذي كان يقصده التجار المسلمون القادمون إلى القسطنطينية، والجالية المسلمة فيها[4]، كرديف مع حالة التسامح الأموي تجاه أهل الذمة في بلادهم، منذ أيام الخليفة معاوية بن أبي سفيان، والتي استمرت في عهد خلفائه كالخليفة عبد الملك بن مروان (64– 86ه/ 684– 705م)[5].

في الختام كان من الطبيعي أن يختار قسم ليس بقليل من التجار الأمويين السفر بحراً نحو الموانئ والأسواق البيزنطية، فالسفر بحراً كما هو معروف أسرع، ويختصر

---

[1] الصلابي: الدولة الأموية، م1، ص270.

[2] ابن الحكم (عبد الله بن عبد الحكم ت: 214ه/ 829م): سيرة عمر بن عبد العزيز، المطبعة الرحمانية بمصر، د. م، ط1، 1927م، ص86 - 87.

[3] القرآن الكريم: سورة النحل، الآية رقم (14).

[4] عمران (محمود سعيد): حضارة الإمبراطورية البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريَّة، 2011م، ص443.

[5] العظم (أسيمة العظم): المجتمع في العصر الأموي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1996م، ص47- 49.

كذلك الجهد والنفقات، ويقوم على ذلك شاهداً الاستخدام الواسع للنقل البحري في البحر المتوسط منذ أقدم الحضارات[1].

ثانياً- أشهر الطرق البحرية للتجار الأمويين نحو بيزنطة وموانئها:

اتبعَ التجار الأمويون في أسفارهم نحو بيزنطة عدة طرق بحرية متنوعة، حيث كانوا ينطلقون من موانئ بلاد الشَّام، كميناء أنطاكية مثلاً، والذي ارتبط بالقسطنطينية بخط بحري نشط[2]، وكميناء طرابلس[3] أيضاً، وفي هذا يذكر لنا الرحالة الاصطخري حين حديثه عن مدينة طرابلس: (بها سفن تسفر إلى بلاد الروم والمغرب والأندلس للتجارة)[4].

كذلك كان التجار الأمويون ينطلقون من ميناء الإسكندريّة في مصر نحو جزيرة رودس البيزنطية، ثمَّ يتابع من يشاء الرحلة إلى الأراضي البيزنطية بشكل أعمق شمالاً .

أما عن خط سير هؤلاء التجار بعد انطلاقهم، فوجدت حقيقةً عدة طرق بحرية نحو بيزنطة من أشهرها الطريق المارة بجزيرتي كريت وقبرص وهما من الجزر الكبيرة والرئيسة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، حيث كانوا يقومون بأعمال المتاجرة هناك في الموانئ البيزنطية، ويقضون قصتاً من الراحة، كذلك على طول ساحل أسيا الصغرى

[1] أحمد (محمود عبد الحميد): تاريخ وحضارة مصر الفرعونية، منشورات جامعة دمشق، دمشق،2011م، ج1، ص177.

[2] ابن خرداذبه (عبيد الله بن عبد الله ت: 272هـ/ 855م): المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، 1881م ، ص154.

[3] طرابلس: مدينة من مدن الشَّام، وهي تقع في الإقليم الرابع، طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة؛ الحموي: معجم البلدان، م4، ص26.

[4] الاصطخري (ابراهيم بن محمد ت:321هـ/ 933م): المسالك و الممالك، تح: م.ج. دية غوية، مطبعة ليدن المحروسة، بريل، 1967م، ص61.

الجنوبي حيث وجدت هنالك الموانئ البيزنطية التجارية الصغيرة النشطة[1]، وإن كان الميناء البيزنطي الرسمي والرئيس الذي خصصته السلطات البيزنطية للمتاجرة مع الأمويين هو ميناء القسطنطينية بجانب ميناء طرابزيون Trebizond شمالاً على البحر الأسود، حيث كانت السلع الثمينة والنادرة، والأسواق ذات القوة الشرائية الأكبر بناءً على ذلك موجودة في مينائي القسطنطينية وطرابزيون، ومن المرجح أنَّ التجار الأمويين لم يضيعوا أموالهم أو سلعهم النادرة في الموانئ الصغيرة والتي كانوا يمرون بها كما سبقت الإشارة، بقدر ما كانت مسألة تموين وراحة لهم[2]، حيث كانت جزراً عامرة كجزيرة رودس والتي هي من أخصب الجزر في البحر المتوسط، حسب ما يذكر لنا البلاذري، فهي نحو ستين ميلاً من الزيتون والكروم والثمار والمياه العذبة[3].

كذلك من المفيد الإشارة أيضاً، إلى أنَّ التجار الأمويين لم ينحصر نشاطهم في الموانئ البيزنطية الشرقية، بل قصدوا أيضاً موانئ القسم الغربي من الإمبراطورية البيزنطية، كموانئ جزيرة صقلية البيزنطية، حيث كانت التجارة تسير خلال القرن الثامن الميلادي عن طريق مصر وإفريقية إلى صقلية إلى المنطقة الإيجية ومنه إلى القسطنطينية[4]، بحيث من يتتبع أخبار جزيرة صقلية، يجد أنها كانت مركزاً هاماً يقدم إليه التجار المغاربة، لإجراء عمليات البيع والشراء المختلفة، ومن هناك يتم نقل بضائع

---

[1] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص180، 184؛ لويس (أرشيبالد): القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500– 1100م)، تر: أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د. ت، ص142.

[2] الشاعر (محمد فتحي): العلاقات الحضارية بين بيزنطة والمشرق الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1989م، ص 13، 26.

[3] البلاذري: فتوح البلدان، ص326.

[4] رنسيمان (ستيفن): الحضارة البيزنطية، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط2، 1997م، ص198.

القسطنطينية إلى أقطار بلاد المغرب العربي الإسلامي، أي أنَّ رحلة التجار الأمويين غرباً كانت تنتهي في موانئ صقلية، ولم يتقدموا أكثر، وكما ارتبطت الممتلكات البيزنطية في إيطاليا أيضاً ممثلة بمدينة رافنا Ravna[1] بعلاقات تجارية نشطة مع مصر[2].

بجانب ذلك كله كان التجار الأمويون يقصدون موانئ البحر الأسود البيزنطية كميناء طرابزيون أيضاً، لكن هذه المرة ليس بالسفن بل على الأقدام وظهور الأحصنة والإبل، حيث كانت السفن البيزنطية ترد بانتظام إلى هذا الميناء لحمل البضائع الإسلامية الواردة إليه[3].

ثالثاً– أنشطة التجار الأمويين في الموانئ البيزنطية:

كان على التجار الأمويين عند الوصول إلى الموانئ البيزنطية المختلفة اللقاء بجامع الضريبة الجمركية أولاً، حيث كان يقوم بجباية الضرائب على سلعهم بعد فحصها، ومن ثمَّ توزيعهم ومراقبة تجارتهم[4]، وفي ذلك يذكر لنا ابن حوقل: (ومن أعظم جباياتهم وأكثر وجوه أموالهم ضريبة بلد طرابزيون وأنطالية المرسومة من أخذ ما يرد من بلد

[1] رافنا: مدينة إيطالية تعتبر من أشهر المدن في الممتلكات البيزنطية بالغرب الأوربي، حيث كانت مقر إقامة النائب الإمبراطوري في إيطاليا؛ عاشور (سعيد عبد الفتاح): تاريخ أوربا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، د. ت، ص116.

[2] لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص25، 135.

[3] ابن حوقل (محمد بن حوقل ت: 378هـ/ 988م): صورة الأرض، دار صادر، بيروت، ط2، د. ت، ج1، ص197؛ رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص198.

[4] أبو الجدايل (عائشة سعيد شحاتة): الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع الميلادي(الأول الهجري) دراسة في التطورات والتغيرات، المفرد للنشر والتوزيع والدراسات، الرياض، ط1، 1995م، ص360.

الإسلام، ...، وما يحصل من أثمان المسلمين ويقام من أثمان مراكبهم والأمتعة التي فيها ضريبة الملك)[1].

ثمَّ كان على التجار الأمويين وضع أنفسهم في ديوان والي المدينة التي يطل عليها الميناء الذي نزلوا فيه، ليقوموا بأعمال البيع والشراء المختلفة، كل حسب توزيعه كما وسبقت الاشارة، طبعاً بما في ذلك أسواق الموانئ القريبة، لكن نظام الحماية الجمركية البيزنطي والذي كان قوياً كثيراً ما كان يحد من أرباحهم.

أما عن مدة بقائهم في الموانئ، فكان لا يسمح لهم بالإقامة في المدينة أو مينائها لمدة تزيد على ثلاثة أشهر بحسب القوانين البيزنطية، على اعتبارهم زواراً أجانب لا يحق لهم الاقامة الدائمة، وكل بضاعة يتركونها لتباع بعد تلك المدة يتولى بيعها عنهم الوالي، ثمَّ يحتفظ بالمال عنده حتى السنة التالية، وفي أثناء مغادرتهم كانت مشترياتهم تراقب من قبل السلطات البيزنطية بعناية، للتحقق من أنهم لم يخالفوا لوائح الجمارك، أي أنَّ التجار الأمويين لم تكن لهم الحرية في جلب ما يشاؤون من البضائع والسلع[2].

رابعاً- البضائع المتداولة:

قام التجار الأمويون بلا شك بنقل العديد من السلع والبضائع خلال حركة أسفارهم نحو الموانئ البيزنطية، سواءاً من بلادهم الواسعة، أو من بلاد الشرق الأسيوي الغنية، وعادوا ببضائع أخرى مهمة لهم بالمقابل، وحيث أمكن التعرف على الكثير من هذه البضائع اليوم من خلال كتابات المؤرخين، ومن خلال اكتشافات العلم الحديث كعلم الخزفيات والذي أتاح لنا التعرف أكثر على النقل البحري وطبيعة المواد التي كان يتولى

[1] ابن حوقل: صورة الأرض، ج1، ص197.

[2] رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص205.

مهمة حملها، من خلال التعرف على أنواع القوارير ومحتوياتها المختلفة، عن طريق تحليلها بالمخابرِ[1].

وأما من حيث البضائع التي جلبها التجار الأمويين معهم:

كان في طليعتها **التوابل** والتي كانت من أكثر السلع رواجاً وطلباً في أوربا، ومن الطبيعي أن تهتم بيزنطة بالحصول عليها لتلبية حاجة أسواقها، وإعادة تصدير الفائض منها إلى الأسواق الأوربية، بيد أنَّ العرض من هذه السلعة كان أقل من مستوى الطلب، ويحتمل أنَّ التوابل كلها تقريباً كانت تباع في الأراضي والعاصمة الأموية قبل وصولها إلى أوربا، بسبب تأثير الفتوحات في رفع مستوى المعيشة في الشرق الأدنى القديم[2].

كذلك الأمر **ورق البردي**[3]، والذي كان من المواد الأساسية في التداول بين الطرفين الأموي والبيزنطي[4]، وليس خفياً أنَّ مصدره الوحيد كان مصر، والتي خضعت للحكم الأموي إثر حركة الفتوحات العربية الإسلامية (20هـ) 641م، وحيث اعتبر البردي سلعة رئيسة للاستخدام في بيزنطة التي استمرت في استخدامه حتى القرن الرابع الهجري/

[1] شينية (جان كلود): تاريخ بيزنطة، تر: جورج زيتاتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2008م، ص41.

[2] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع الميلادي، ص369.

[3] البردي: وهو نبات مائي من فصيلة السعدية تسموا ساقه الهوائية إلى نحو متر أو أكثر، وينموا في منطقة المستنقعات بأعالي النيل بكثرة؛ ضيف (شوقي): المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م، ج1، ص48.

[4] الصلابي: الدولة الأموية، ج1، ص272.

العاشر الميلادي، حين كفت مصر نفسها عن صناعته بحلول الورق العادي محله في كافة البلاد الإسلامية[1].

كما وجدت إشارات إلى مثل هذه التجارة النشطة لدى المؤرخين كالبلاذري حين قال: (كانت القراطيس تدخل بلاد الروم من أرض مصر ويأتي العرب من قبل الروم بالدنانير)[2].

كذلك الأمر جلب التجار الأمويون معهم **الأدوات المعدنية** إلى الموانئ البيزنطية، حيث كانت من ضمن المواد التي قامت بلاد الشَّام بتصديرها في العصر الأموي نحو الخارج بما فيه بيزنطة[3]، إذ اشتهرت بيت المقدس مثلاً بصنع قدور القناديل والإبر وتصديرها، نتيجة ما توافر للدولة الأموية في بلاد الشام من ثروة معدنية كبيرة لاسيّما في جبال بيروت[4] .

يصدق الأمر أيضاً على **الأدوات الزجاجية**، حيث استمرت بلاد الشَّام في العصر الأموي بصناعة وتصدير الزجاج مميز الأشكال[5]، إذ كان لمدينة صيدا الساحلية شهرة

[1] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع الميلادي، ص366 .

[2] البلاذري: فتوح البلدان، ص506.

[3] النصولي (أنيس زكريا): الدولة الأموية في الشام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ، 2015م، ص186.

[4] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص180، 184.

[5] النصولي: الدولة الأموية في الشام، ص86.

كبيرة في مجال الصناعات الزجاجية المميزة مثلاً[1]، واشتهرت مدينة صور أيضاً بالزجاج المخروط الذي كانت تصدره[2].

كمان كان **للأحجار الكريمة** نصيبها أيضاً في هذه التجارةِ، إذ كانت من ضمن السلع التي تولت حركة التجارة الدولية نقلها من الشرق إلى الغرب منذ أيام الرومان، ومع قيام الدولة الأموية وإمساكها بطرق التجارة الدولية مع الشرق، تولت هي مهمة نقل الجواهر والأحجار الكريمة من أسواق الشرق في الصين والهند إلى بيزنطة[3]، حيث كان هنالك إقبال كبير على الأحجار الكريمة والحلي في المجتمع البيزنطي، خصوصاً في احتفالاتهم[4].

وأما من حيث البضائع التي حملوها معهم من بيزنطة إلى المشرق.

كان في طليعتها **المنسوجات**، حيث كان التجار الأمويون يقبلون على شراء النسيج البيزنطي، كديباج بيزنطة الموشى[5]،إضافة إلى أنواع من الكتان البيزنطي، والذي كانت تجارته الخارجية ذات شهرة واسعة[6]، كرديف لحالة الغنى والإقبال الكبير على التأنق في

[1] بينز (نورمان): الإمبراطورية البيزنطية، تر: حسين مؤنس- محمود يوسف زايد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1950م، ص278.

[2] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص180.

[3] محمد: مصر في العصر البيزنطي، ص322.

[4] البكري (عبدالله بن عبد العزيز ت: 487هـ/ 1095م): المسالك والممالك، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م، ج2، ص47.

[5] رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص203.

[6] شينية: تاريخ بيزنطة، ص 39، 75.

الثياب في المجتمع العربي الإسلامي، بحيث تخلق حالة الغنى رغبة في توسيع الاستهلاك خارج نطاق الإنتاج المحلي فقط[1].

لكن من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أنَّهُ لم يكن يسمح للتجار الأمويين بحمل جميع أنواع الأقمشة والمنسوجات، حيث وجدت أنواع من المنسوجات لم يكن مسموح بالإتجار بها إلى الخارج، إذ كانت حكراً على سكان الإمبراطورية[2]، أو كانت ترسل إلى الخارج كهدايا تقدم بين الحين والأخر إلى البلاطات الملكية الأجنبية بصفة رسمية[3].

كذلك **الأخشاب** أيضاً والتي كانت مادةً أساسية وحيوية جداً بالنسبة للدولة الأموية، ذلك لأنَّ الطلب على الخشب بتزايد مستمر للاستخدامات المدنية والعسكرية، خاصة ما كان يلزم منه لبناء للأسطول العربي الإسلامي، إذ كان الخشب يقوم مقام الحديد في حضارتنا المعاصرة في مختلف الاستخدامات، وحيث أنَّهُ بالرغم من توافر أخشاب جبل لبنان إلا أنَّ الغابات في شرقي البحر المتوسط وفي القسم الجنوبي منه والذي تشمله الدولة الأموية، كان قد تناقص معينها منذ زمن بعيد بعد أن استغلته الحضارات القديمة في منطقة ما بين النهرين وبلاد فينيقية ومصر ولا سيّما في الإنشاءات البحرية[4].

---

[1] سالم (السيد عبد العزيز): دراسات في تاريخ العرب تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، د. م، د. ت، ج2، ص415.

[2] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع، ص368.

[3] رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص204.

[4] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع، ص372؛ أحمد: تاريخ وحضارة مصر الفرعونية،ج2، ص56.

حيث كان التجار الأمويون سواء من بلاد الشَّام أو مصر يقصدون الأسواق البيزنطية في قبرص للحصول على مختلف أنواع الأخشاب منها، إضافة إلى موانئ وأسواق منطقة جنوب الأناضول، إذ كانت تنتشر الكثير من الغابات هناك، ذلك بجانب ما كان يحمله معهم تجار رافنا__البيزنطية في جنوبي إيطاليا من الأخشاب إلى أسواق مصر.

من المفيد الإشارة إلى أنَّ هذه التجارة استمرت قوية ورائجة حتى قرار الإمبراطور البيزنطي جستنيان الثاني Justinian II (65– 75هـ/ 685– 695م) - (86– 93هـ /705– 711م)، بمنع التجارة مع الأمويين بما فيها تجارة الأخشاب خصوصاً، باعتبارها أساس الصناعة البحرية العسكرية في ذلك الوقت، وبالتالي عرقلة النمو السريع للأسطول الأموي قدر الإمكان، مما حدَّ من هذه التجارةِ وعرقلها[1]، حيث لم يعد بالإمكان جلب كميات وقطع ضخمة، كجذوع تصلح لبناء السفن أو لبناء الأبنية الضخمة... إلخ[2].

كذلك الأمر جلب التجار الأمويون معهم بعض **الأدوات المعدنية** البيزنطية، لا سيَّما من جزيرة قبرص التي اعتاد التجار العرب المسلمون على جلب الآلات والأدوات المعدنية منها على مر الزمن[3]، وبالطبع المقصود هنا الأدوات المعدنية ذات الاستخدامات المدنية وليست الأسلحة والتي كانت تجارتها ممنوعة[4].

[1] لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص 135 .

[2] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع، ص373.

[3] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص180، 184.

[4] Toynbee, A: Constantine porphyrogenitus and his world, London, 1973, p 329.

خامساً- البنية البشرية والاجتماعية للتجار القادمين من الدولة الأموية إلى الموانئ البيزنطية:

1- البنية البشرية:

كان في طليعة هؤلاء التجار بلا شك العرب المسلمين من سكان بلاد الشَّام، والتي كانت منذ القدم ذات تجارة بحرية واسعة مع قارة أوربا[1]، حيث واستمر هذا التميز التجاري في العصر الأموي، والذي انعكس بفتح نشاط تجاري خارجي واسع لها[2].

إضافة إلى ما كان لحرفة التجارة من مكانة مهمة ومرموقة لدى المجتمع العربي في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، فمن الطبيعي أن ينخرط قسم كبير منهم فيها بعد الفتوحات وتأسيس الدولة[3].

إضافة إلى ذلك انطلق العرب المسلمون من بلدان الشمال الافريقي كمصر وإفريقية (تونس) إلى الموانئ البيزنطية أيضاً، حيث كانوا يتجهون نحو جزيرة صقلية البيزنطية في الغرب[4]، بحيث من يتتبع أخبار جزيرة صقلية البيزنطية، يجد أنها كانت مركزاً هاماً يقدم إليه التجار المغاربة، ومن هناك يتم نقل بضائع القسطنطينية إلى أقطار بلاد المغرب العربي الإسلامي[5].

---

[1] بينز: الإمبراطورية البيزنطية، ص277.

[2] الصلابي: الدولة الأموية، م1، ص270.

[3] سالم: دراسات في تاريخ العرب، ج2، ص5؛ الصلابي: الدولة الأموية، م1، ص270.

[4] رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص198.

[5] لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص 25، 135.

شارك أيضاً بجانب العرب المسلمين مؤسسين الدولة الأموية مجموعات أخرى من التجار أيضاً، كالبربر من سكان بلاد الشمال الإفريقي والذين اعتنقوا الدين الإسلامي، ودخلوا في نطاق الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي، نتيجة حركة الفتوحات الواسعة[1]، حيث كانوا ينطلقون بجانب أشقائهم العرب إلى موانئ جزيرة صقلية البيزنطية ليتاجروا بها ثمَّ يعودون أدراجهم إلى بلادهم وهم محملين ببعض السلع والمنتجات[2].

كما أسهم المسيحيون المحليون من سكان بلاد الشَّام كالسريان من جهتهم أيضاً بقسط من هذه التجارة، حيث كانوا يهتمون بنقل الكثير من السلع كالفسيفساء ومواد البناء إلى بلاد الشَّام، وهي مواد ثقيلة من الصعب حملها على ظهور الإبل[3].

كذلك ربما أيضاً بعض الموالي، حيث عمل قسم منهم بالتجارة نتيجة بعدهم عن مجال السياسة في العصر الأموي خصوصاً موالي العاتقة[4].

إضافة إلى بعض التجار اليهود، حيث استقر قسم منهم في مدينة طرابلس الساحلية، والتي سبق وأن قام معاوية بن أبي سفيان بنقلهم إليها، في إطار خطته لإعادة إعمار مدن الساحل بالسكان، وتنشيط الحركة التجارية البحرية مع بلدان البحر المتوسط[5].

[1] طقوش (محمد سهيل): تاريخ الدولة الأموية، ص116.

[2] لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص 25، 135.

[3] هايد: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ج1، ص111.

[4] بالنور (إيمان علي): دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41– 132هـ /661– 750م)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 2008م، ص116، 119.

[5] طقوش: تاريخ الدولة الأموية، ص378.

2- البنية الاجتماعية:

لا يمكن حصر التجار الأمويين القادمين إلى موانئ بيزنطة بطبقة العوام حقيقةً، حيث إنَّهُ المحتمل وجود وجهاء أمويين بجانب عامة التجار، إذ اشترك الأشراف والأمراء الأمويين في التجارة، ودليل على ذلك قرار الخليفة عمر بن عبد العزيز في منع الأمراء والولاة من الاشتغال بالتجارة حتى لا يكون في دخولهم السوق إفساداً للمنافسة الشريفة بين التجار[1]، ولمَ لا فمن يتتبع تاريخ العرب قبل الإسلام يجد أنَّ التجارة كانت الحرفة الرئيسة للعرب في الجاهلية، وأن معاوية بن ابي سفيان ووالده كانا من كبار تجار قريش[2].

حيث ربما كانوا يقدمون على سبيل الاشراف على تجارتهم، أو القيام بأعمالهم بأنفسهم، أو حب المغامرة والاطلاع.

سادساً- العوامل المؤثرة في نشاط التجار الأمويين بالموانئ البيزنطية:

لم يكن نشاط التجار الأمويين في الموانئ البيزنطية بمعزل عن العوامل الخارجية المحيطة بهم، سواء الطبيعية منها أو البشرية.

أما من حيث العوامل الطبيعية فنجد أنَّهُ لم يكن إبحار التجار الأمويين في البحر المتوسط يسيراً دوماً، نتيجة العواصف البحرية التي تهدد السفن المبحرة بالغرق أو الانجراف، مما يجعل الإبحار فيه خطراً في فترات محددة من السنة، فضلاً عن أنه في حال وصوله إلى الموانئ البيزنطية فإنهم يقعون في مشكلات لأن القوانين البيزنطية تحرم الإبحار في فصل الشتاء وتمنعه[3].

---

[1] ابن الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص86- 87.

[2] الصلابي: الدولة الأموية، م1، ص270؛ سالم: دراسات في تاريخ العرب، ج2، ص5.

[3] بينز: الإمبراطورية البيزنطية ، ص285 .

أما من حيث العوامل البشرية فحقيقةً وجد هنالك عوامل مشجعة وميسرة للتجار الأمويين كحالة التسامح البيزنطية مع التجار الأمويين سابقة الذكر لتنشيط حركة التجارة وأرباحها الكبيرة طبعاً، والتي بلغت الذروة بتشييد جامع القسطنطينية في عهد الإمبراطور ليو الثالث الأيسوري[1].

لكن كل ما سبق لا يجب عليه أن يغفل عنا بعد مهم يجب الانتباه له حين الحديث عن حركة هؤلاء التجار، وهو أنَّ العلاقات بين البيزنطيين والأمويين لم تكن علاقات ودية وسلمية دوماً، كعلاقات الأمويين بدول المشرق كالصين والهند مثلاً، حيث كانت هنالك حالة من التوتر والحروب المتقطعة بين الحين والأخر[2]. هذا الواقع الذي فرض قيوداً على حركة التجارة الأموية في الموانئ والأسواق البيزنطية ببعض المجالات.

فمثلاً كان الحصول على الأخشاب أمراً صعباً للغاية خصوصاً كجزوع، نتيجة تخوف البيزنطيين من استخدام الأمويين لها في صناعة السفن[3]، وهي حقيقةً كانت مادة مرغوبة في الأسواق الأموية، وبالتالي مهمة جداً للتجار البحريين الأمويين كما وسبق وأن مر معنا[4]، ذلك إضافة إلى حظر بيع الحديد الخام والذي يمكن أن يستخدم أيضاً في صناعة الأسلحة من سيوف ورماح... إلخ[5]، إضافة إلى النفط والذي كانت له استخداماتهُ العسكرية المهمة أيضاً في مجال السهام المشتعلة وكرات النار التي تقذف بها

[1] عمران: حضارة الإمبراطورية البيزنطية، ص443.

[2] الطبري: تاريخ الرسل والملوك، ج5، ص315؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، ج3، ص228؛ عاقل (نبيه): خلافة بني أمية، دار الفكر، د. م، ط4، 1983م، ص88.

[3] لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ص 135.

[4] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع، ص372.

[5] كيفي (ولتر): بيزنطة والفتوحات الإسلامية المبكرة، تر: نقولا زيادة، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2003م، ص 308.

المنجنيقات، وكذلك النار الإغريقية، وبالتالي لم تكن تجارته مسموحة أيضاً بين الطرفين[1].

ونجد صدى لذلك في القوانين البيزنطية، فمثلاً في القانون رقم (63) والذي أصدره الإمبراطور البيزنطي ليو السادس Lio VI (273– 291هـ/ 886– 912م)، تمَّ فرض عقوبات قاسية على كل من يشارك في تصدير عتاد حربي للأمم المعادية[2]، حيث وكان هذا التشديد البيزنطي بشكل خاص في القوانين البيزنطية للحفاظ على سر النار الإغريقية من التسرب، حيث كانت سلاحهم الاستراتيجي، ومما لاشك فيه أنَّ الأمويين بادروا من جانبهم بمثل هذه الإجراءات أيضاً تجاه البيزنطيين[3].

كذلك الأمر كانت الصراعات السياسية بين الدولتين والتي تحدث بين الحين والأخر تعرقل تجارة بعض المواد، كأزمة القراطيس مثلاً (74هـ) 693م، والتي صدر خلالها قرار الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بمنع تصدير البردي إلى الإمبراطورية البيزنطية[4]، وهي بالنهاية كانت سلعة رئيسة في الأسواق البيزنطة، وفي طليعة ما يجلبه معهم التجار الأمويين.

إضافةً إلى كل ما سبق ومر معنا وجد كذلك نوع من الاحتكار البيزنطي على بعض المنسوجات، حيث وجدت أنواعاً من المنسوجات لديهم لم يكن يسمح بالإتجار بها

---

[2] Toynbee, A: Constantine porphyrogenitus and his world, p 329.

[2] فرج (وسام عبد العزيز): بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، د. م، ط1، 2004م، ص146.

[4] Toynbee, A: Constantine porphyrogenitus and his world, p 330.

[4] البلاذري: فتوح البلدان، ص507؛ لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط ، ص135.

خارج حدود الإمبراطورية إذ كانت حكراً على سكانها[1]، وربما كان من تلك الأنواع ما أشار إليه المقدسي حين حديثه عن القسطنطينية من صناعة نوع من الديباج يعرف بالديباج الملكي[2]، حيث إنهم في أثناء مغادرتهم للموانئ البيزنطية كانت مشترياتهم تخضع للمراقبة بعناية من قبل السلطات الموجودة هناك، للتحقق من أنهم لم يخالفوا لوائح الجمارك، أي أنَّ التجار الأمويين لم تكن لهم الحرية المطلقة في جلب ما يشاؤون من البضائع والسلع[3].

كذلك الأمر فإن طبيعة المجتمع الذي كان ينتمي لهُ التجار الأمويون كانت تفرض أيضاً بعض القيود التشريعية على سلع بعينها، كتجارة الخمر، فكما هو معروف فإن الشريعة الإسلامية تحرم الخمر ونزلت عدة آيات كريمة تنص على تحريمه، كالآية الكريمة: ﴿ يا أيُّها اللَّذين أمنوا إنَّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلم رجس من عمل الشَّيطان فاجتنبوه لعلَّكم تفلحون﴾[4]، وكذلك الآية الكريمة: ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير﴾[5].

وكذلك في بعض من أحاديث الرسول ﷺ، كالحديث الذي أورده مسلم في صحيحه، والذي يسندهُ إلى عبيد الله بن عمر القواريري، عن عبد الأعلى ابن عبد الأعلى أبو همام، عن سعيد الجريري عن أبو نضرة، عن أبي سعيد الخدري، أنَّ رسول الله ﷺ قال:

[1] أبو الجدايل: الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع، ص336؛ 368.

[2] المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص137.

[3] رنسيمان: الحضارة البيزنطية، ص205.

[4] القرآن الكريم، سورة المائدة، آية رقم (90).

[5] القرآن الكريم، سورة البقرة، آية رقم (219).

(إنَّ الله تعالى حرَمَ الخمرَ، فمن أدركتهُ هذِهِ الآيَة وعندَه مِنها شيء فلا يشرب ولا يبَاع)[1].

كذلك نجد أنَّ عدداً من الخلفاء الأمويين حاربوا هذه الظاهرة حيث جاء على لسان الخليفة عمر بن عبد العزيز ما نصهُ: (ونرى أن يتنزه عنه المسلمون عامة، وأن يُحرموه، فإنَّه من أجمع الأبواب إلى الخطايا وأخوفها عندي أن تصيب المسلمين منه جائحة تعمهم)، إضافة إلى كتابه الذي أرسله إلى واليه أيوب بن شرحبيل[2] وعموم أهل مصر في النهي عن الخمر والنبيذ[3].

في الختام كانوا معرضين طبعاً لعمليات السرقة والاحتيال في الموانئ واسواقها من بعض الأشخاص، فكان عليهم في هذه الحالة الرجوع إلى قاضي المظالم أو قضاة المدن المنتشرين في مختلف المدن البيزنطية[4].

إضافةً إلى خطر تعرضهم لعمليات القرصنة عند اقترابهم من ميناء القسطنطينية، ودخوله منطقة بحر إيجة، حيث أنَّهُ لم يعد الأمن قائماً بصورة تامة في الطرق البحرية منذ أن بدأت الزوارق السلافية الخفيفة المصنوعة من قطعة خشب واحدة Monoxyles

---

[1] مسلم (مسلم بن الحجاج ت: 261ه/ 874م): صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1955م، ج3، ص205.

[2] أيوب بن شرحبيل: أيوب بن شرحبيل بن أكثوم بن أبرهة، أحد ولاة مصر، وليها للخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، شهدت مصر في عهده تحسناً ملحوظاً، اشتهر بالاستقامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ابن تغري (يوسف بن تغري ت: 740ه/ 1470م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1929م، ج1، ص 238.

[3] ابن الحكم: سيرة عمر بن عبد العزيز، ص86، 88.

Bury , John ; The administrative system, London, p 77.

[1] 1911,

تجوب بحر إيجة وجزره[1]، إضافة إلى ما كانوا يقومون به بين الفينة والأخرى من مهاجمة مناطق بحر إيجة وجزره وموانئه، ونشر الاضطراب بين السكان، كما حصل في عهد الإمبراطور كونستانس الثاني II (21– 46هـ/ 642– 668م)، الذي قام بحملة قوية ضدهم، لمحاولة تحجيم خطرهم البحري على منطقة بحر إيجة[2].

الخاتمة:

حاول هذا البحث تقديم خطوط واضحة إلى حدٍ ما عن نشاط التجار الأمويين البحري في الموانئ البيزنطية، والذي كان لهُ دور مهم وفعال حقيقةً في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأموي والبيزنطي، بل بين الشرق والغرب عموماً.

حيث إنَّهُ مع انتهاء فترة الفتوحات العربية الإسلامية الأولى، وقيام الدولة الأموية، وثبات الحدود العامة بين الطرفين البيزنطي والإسلامي، كان التجار يعودون فور انتهاء الحروب أو فترات النزاع بين الطرفين، إلى دورهم في نقل السلع والبضائع وهم يخوضون غمار البحر المتوسط نحو الموانئ البيزنطة، في إطار حركة الاقتصاد العالمي وطريق الحرير في العصور الوسطى.

وحيث تم التوصل إلى مجموعة نتائج من خلال البحث:

1- كان لعامل الموقع الجغرافي دور مهم في قيام العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وبالتالي نشاط حركة التجارة البرية والبحرية بينهما.

[1] شينية: تاريخ بيزنطة، ص42- 43.

[2] رستم (أسد): الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، دار المكشوف، بيروت، ط1، ج1، ص 266.

2- لم تكن الطرق البحرية والتي خاضها التجار الأمويون نحو بيزنطة أمنة دوماً، حيث تعرضت لخطر العواصف البحرية والقراصنة... إلخ، ولكن في المقابل كانت لها حسناتها من السرعة في النقل، وانخفاض التكاليف وغيرها.

3- قدمت مجموعات بشرية شتى تحت مسمى التجار الأمويين من عرب وبربر... إلخ، نحو الموانئ البيزنطية، وهي متفاوتة في الطبقات الاجتماعية، أي أن التجارة لم تكن حكراً على طبقة معينة.

4- كان العرب المسلمون أمة منفتحة اقتصادياً وحضارياً على غيرهم من الشعوب والأمم المجاورة لهم، فرغم حالة العداء مع بيزنطة، كانوا مدركين لضرورة التجارة معها.

5- وجد إقدام لركوب البحر لدى التاجر الأموي، ولدى الإنسان عموماً في الدولة الأموية، والتي نجحت في التحول إلى دولة بحرية إلى حدٍ بعيد.

6- لم يكن نشاط التجار الأمويين في الموانئ البيزنطية نشاطاً وتجارة مطلقة، بل خضع هذا النشاط لقيود تنظيمية وأخرى تتعلق بطبيعة العلاقات السياسية بين الدولتين، ولكنه بالطبع كان نشاطاً مربحاً، وإلا لما تكبد هؤلاء التجار الأمويون عناء السفر البحري ومشاقه الكثيرة ومخاطره.

قائمة المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.

أولا: قائمة المصادر:

. المصادر العربية:

- ابن الأثير(محمد بن عبد الكريم ت: 630هـ/ 1234م) :

1- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تح: محمد ابراهيم البنا. محمد أحمد عاشور، دار الفكر، بيروت، 1989م.

- الإدريسي (محمد بن محمد ت: 560هـ/ 1166م):

2- نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002م.

- الاصطخاري (إبراهيم بن محمد ت: 321هـ/ 933م

3- المسالك والممالك، تح: م. ج. دية غوية، مطبعة ليدن المحروسة، بريل، 1967م.

- البكري (عبدالله بن عبد العزيز ت: 487هـ/ 1095م):

4- المسالك والممالك ، تح: جمال طلبة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م.

- البلاذري (أحمد بن يحيى ت: 279هـ/ 892 م):

5- فتوح البلدان، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1997م.

- ابن تغري (يوسف بن تغري ت: 740هـ/ 1470م):

6- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1929م.

- ابن الحكم (عبد الله بن عبد الحكم ت: 214هـ/ 829م):

7- سيرة عمر بن عبد العزيز، المطبعة الرحمانية بمصر، د. م، ط1، 1927م .

- ابن حوقل (محمد بن حوقل ت: 378هـ/ 988م):

8- صورة الأرض، دار صادر، بيروت، ط2، د. ت.

- الحموي (ياقوت بن عبدالله ت: 627هـ / 1229م):

9- معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م.

- ابن خرداذبه (عبيد الله بن عبد الله ت: 272هـ/ 855م):

10- المسالك والممالك، مطبعة بريل، ليدن المحروسة، 1881م.

- السيوطي (عبد الرحمن بن ابي بكر ت: 911هـ/ 1505م):

11- تاريخ الخلفاء، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2003م.

- الطبري (محمد بن جرير ت : 310 هـ/ 922م):

12- تاريخ الرسل والملوك ، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، د. ت.

- المقدسي (محمد بن أحمد ت: 380هـ/ 990م):

13- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبلي، القاهرة، ط3، 1991م.

ثانياً: قائمة المراجع:

- المراجع العربية:

- أحمد (محمود عبد الحميد):

1- تاريخ وحضارة مصر الفرعونية، منشورات جامعة دمشق، دمشق،2011م.

- بالنور (إيمان علي):

2- دور الموالي في سقوط الدولة الأموية (41– 132هـ/ 661– 750م)، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 2008م.

- أبو الجدايل (عائشة سعيد شحاتة):

3- الإمبراطورية البيزنطية في القرن السابع الميلادي(الأول الهجري) دراسة في التطورات والتغيرات، المفرد للنشر والتوزيع والدراسات، الرياض، ط1، 1995م.

- رستم (أسد):

4- الروم في سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم بالعرب، دار المكشوف، بيروت، ط1، 1955م.

- سالم (السيد عبد العزيز):

5- دراسات في تاريخ العرب تاريخ الدولة العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، د. م، د. ت.

- الشاعر (محمد فتحي):

6- العلاقات الحضارية بين بيزنطة والمشرق الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، 1989م.

- الصلابي (علي محمد):

7 - الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2008م.

- ضيف (شوقي):

8- المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط4، 2004م.

- طقوش (محمد سهيل):

9- تاريخ الدولة الأموية (41 – 132هـ/ 661– 750م)، دار النفائس، بيروت، ط7، 2010م.

- عاقل (نبيه):

10- خلافة بني أمية، دار الفكر، د .م، ط4، 1983م.

- العظم (أسيمة العظم):

11- المجتمع في العصر الأموي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1996م .

- عمران (محمود سعيد):

12- حضارة الإمبراطورية البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريَّة، 2011م.

- فرج (وسام عبد العزيز):

13- بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، د. م، ط1، 2004م.

- محمد (رأفت عبد الحميد) - محمد (طارق منصور):

14- مصر في العصر البيزنطي 284– 641م، دار مصر العربية، القاهرة، 2002م.

- النصولي (أنيس زكريا):

15- الدولة الأموية في الشَّام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2015م.

- قائمة المراجع المعربة:

- بينز (نورمان):

1- الإمبراطورية البيزنطية، تر: حسين مؤنس - محمود يوسف زايد، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1950م.

- رنسيمان (ستيفن):

2- الحضارة البيزنطية، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتب، د. م، ط2، 1997م.

- شينية (جان كلود):

3- تاريخ بيزنطة، تر: جورج زيتاتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2008م.

- كيفي (ولتر):

4- بيزنطة والفتوحات الإسلامية المبكرة، تر: نقولا زيادة، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 2003م.

- لويس (أرشيبالد):

5- القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط (500– 1100م)، تر: أحمد محمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د. ت.

- هايد (فلهلم):

6- تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، تر: أحمد محمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. م، 1985م.

قائمة المراجع الأجنبية:

- Bury, John Bagnell:

1- The imperial administrative system, London, 1911.

- Toynbee, A:

2- Constantine porphyrogenitus and his world, London, 1973.